

تقرير

التجارة الخارجية السورية: أرقام مفاجئة

كيف تبدو التجارة الخارجية السورية

في ظلّ الحصار الغربي؟ ومن هم شركاء سوريا التجاريون اليوم؟ هل فعلاً إن حلفاء دمشق يستحوذون على «حصة الأسد» من التعاملات التجارية؟ أسئلة كثيرة تجيب عنها بيانات نُشر للمرة الأولى حول واقع التجارة الخارجية السورية

دمشق - زياد غصن

طيلة السنوات التسع الماضية، لم تهدأ الجهود الخارجية الساعية في فرض حل من العزل الاقتصادي الكامل على دمشق؛ من توسيع دائرة العقوبات إلى عرقلة استعادة الحكومة السيطرة على الثروات والموارد الوطنية، فالحرص على استمرار خروج المعابر الحدودية عن دائرة الاستعمار الاقتصادي الفعلي، غالبية خطوات العزل توجّهت في المقام الأول للنيل من بنينة قطاع التجارة الخارجية، وذلك عبر إضعاف هذا القطاع وتحويله من محرك تنموي إلى عبء تقبل على اقتصاد البلاد. هذه العقوبات ليست وحدها المسؤولة عنّا اصاب قطاع التجارة الخارجية، فالسياسات الحكومية المتبعة خلال السنوات الست الأولى من عمر الحرب تتحلل جزءاً من المسؤولية، ولا سيما ما يتعلق بالتأخر في إعادة هيكلة القطاع لينسجم مع الاحتياجات الاقتصادية الضرورية، وهو ما لم يبدأ إلا قبل حوالي عامين واستهدف وضع ألية جديدة لمنح إجازات الاستيراد، وترشيد السلع المسموح باستيرادها للحيلولة دون الضغط على سوق القطع الأجنبي، وتشجيع الصادرات لترميم ما فقدته البلاد من صادرات القطع الأجنبي.

البيانات الإحصائية المتعلقة بمستوريات البلاد وصادراتها خلال العامين الأخيرين، تُؤشّر إلى نتائج تلك الإجراءات، إذ بحسب البيانات الخاصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، والتي حصلت عليها «الأخبار»، فإن مستوريات البلاد خلال العام الماضي تراجعت 18% مقارنة بعام 2018. فقد بلغت قيمة مستوريات في عام 2019 حوالي 5.2 مليار يورو بانخفاض قدره 1.1 مليار يورو عن عام 2018. انخفاض يعزوه

فلسطين

نتنياهو نحو الضمّ في تمّوز: لا أهميّة للمعارضين

بحيث دوق

تعمل إسرائيل على تظهار الموقف الرسمي للأنظمة العربية، المعلن لها وإلدارة الأميركية في الغرف المغلقة، إزاء توجه تل أبيب لضمّ أكثر من ثلث أراضي الضفة الغربية المحتلة، الأمر الذي يفسّر تكاثر التصريحات الإسرائيلية والتصريحات في الإعلام العبري، عن حقيقة الموقف الرسمي للأنظمة، المساند و«التفهم» لوقف تل أبيب وأطماعها، على حساب فلسطين والقضية الفلسطينية. ورغم أن عواصم عربية، بينها عمان، أعلنت رفض الضم ولوّحت بإجراءات، فإن إسرائيل تتناطى بخفة موارية لجديّة هذه المواقف، وهي تتفهم أسبابها وتعمل فقط على ما تلي به الأنظمة بعيداً عن الإعلام، الموقف هو ذاته من تهديدات السلطة الفلسطينية التي تهدّد بالانسحاب من

مصدر اقتصادي إلى عاملين اثنين: الأول، تشديد الحصار الغربي على سوريا مع بداية عام 2019 وعرقلته تأمين احتياجات السوق، والثاني، الالية الجديدة المتبعة في منح إجازات الاستيراد للمواد المسموحة التي تراجع عددها 77% مقارنة بعام 2016، كما أن عدد الموافقات المنوطة تراجع منذ عام 2016 ولنهاية العام الماضي 43%.

ومع أن قيمة الصادرات المسجّلة في العام الماضي شهدت تحسّناً ملحوظاً بلغ 21,6%، إلا أن قيمتها لا تزال متدنية جداً مقارنة بسنوات ما قبل الأزمة، فهي في العام الماضي لم تتجاوز 523,3 مليون يورو، بزيادة قدرها 93 مليون يورو عن عام 2018. وبحسب مصادر متابعه، فإن تلك الزيادة جاءت بعد حدوث متغيرات عدّة، أبرزها عودة كثير من المعامل والمنشآت الصناعية للعمل، وتبعاً لبيانات وزارة الصناعة فإن 18% من المنشآت العائدة عادت العام الماضي. كما أن عودة العمل، وإن بشكل جزئي، إلى معبر نصيب الحدودي مع الأردن، أسهم في تحريك بسيط للصادرات السورية من جهة، وفي تغيير تركيبة الدول المستوردة للسلع السورية من جهة أخرى. وكان ثخّة تعويل على حدوث انخماش متدرّج للصادرات، إلا أن تشديد الحصار الغربي ومنع البلاد الاستفادة من معابرها البرية، حالاً دون تحقيق ذلك.

وبناءً على ما سبق، فإن الميزان التجاري للعام الماضي سجّل خسارة قدرها 4,6 مليارات يورو، بتراجع واضح عن الخسارة المسجلة في ميزان عام 2018، والتي بلغت آنذاك حوالي 5,9 مليارات يورو. خسارة تشكل عبئاً ثقيلًا على سعر صرف الليرة، وتالياً الوضع المعيشي للسوريين.

الولايات المتحدة خارج «السلامين»

إن أهم ملاحظة تستجّل على تركيبة المعامين الأخيرين، تُؤشّر إلى نتائج تلك الإجراءات، إذ بحسب البيانات الخاصة بوزارة الاقتصاد والتجارة السياسي والموقف الخارجي من الأزمة والعقوبات الغربية، ففي الوقت الذي يتبدّى تأثير هذا العامل بوضوح في ملف الاستيراد عبر حضور بعض «الدول الحليفة والصديقة»، يغيب في ملف التصدير إذ تصل صادرات القطاع الخاص إلى أسواق دول لها مواقف من الأزمة السورية.

بحوالي 69 مليون يورو، الهنّد، التي حافظت على علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دمشق، كانت من بين الدول التي زادت صادراتها للسوق السورية بحوالي 70 مليون يورو، وهو ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة في قائمة الدول المصدّرة لسوريا خلال العام الماضي، بعدما كانت تحتل المرتبة الخامسة عام 2018. كذلك زادت الصادرات الإيرانية بحوالي 67 مليون يورو خلال العامين الأخيرين، ولتأتي في مرتبة معاكسة لكل التوقعات والمعلومات المتداولة حول طبيعة العلاقة الاقتصادية التي باتت تربطها بدمشق أثناء الحرب، حيث انتقلت من المرتبة الـ 14 في عام 2018 إلى المرتبة السادسة في العام التالي، في حين كان ميزان غياب تركيا عن قائمة أهم 20 دولة استورّت منها دمشق احتياجاتها خلال العامين

الآخرين. كمؤشّر واضح على تشديد الحصار الاقتصادي على دمشق، فإن البيانات الرسمية تشير إلى أن الولايات المتحدة الأميركية، التي كانت بين أهم 20 دولة يستورد منها القطاع الخاص الجزء الأكبر من احتياجات البلاد في العام 2018، غابت عن القائمة في العام

الطريق جزئيّاً أمام سلع زراعية وصناعية عديدة للوصول إلى الأسواق السعودية.

ومع أن المستوريات اللبنانية من سوريا زادت بنحو 12 مليون يورو في العام الماضي، إذ سجّلت ما قيمته 69,4 مليون يورو، إلا أن ذلك لم يحل دون فقدان لبنان مرتبته الأولى في قائمة الدول المستوردة من سوريا، إذ حلّ ثانياً في العام الماضي متقدّماً على العراق، الذي استورد بما قيمته 50 مليون يورو ، وبنسبة زيادة تصل إلى حوالي 61% مقارنة بما تحقّق في العام السابق.

ملاحظات

ثلاث ملاحظات رئيسية يمكن استنتاجها من خلال مقارنة تركيبة الدول التي توجّهت نحوها الصادرات السورية خلال العامين الأخيرين: 13 دولة عربية تجاوزت مستورياتها من سوريا 344,8 مليون يورو، لا بل إن 6 دول منها استحوّزت على مراكز تسعة الأولى في تلك الدول. ويلاحظ كذلك أن الخلافات السياسية بين الدول لم تقطع «صلة الرحم» التجارية مع دمشق وبالعكس، فقد تصدّرت السعودية قائمة الدول التي صدر لها القطاع الخاص السوري في العام الماضي ما قيمته 74,5 مليون يورو، بزيادة قدرها 19 مليون يورو في عام 2019، وهو ما يطرح تساؤلات كثيرة حيال الأسباب التي تحول دون الاستفادة دمشق من السوق الإيرانية الواسعة والدور السلمي للعقوبات الأميركية على طهران.

الثالثة، تباين تأثير مستوريات بعض الدول الأوروبية من سوريا بتشديد العقوبات في الأشهر السابقة، فمثلاً مستوريات ألمانيا تراجعت 15%، وإسبانيا 46,3% مع غياب كامل لفرنسا عن خريطة أهم 20 دولة تم التصدير إليها في العامين الأخيرين. وجود دول عربية وغربية على خريطة التجارة الخارجية السورية كان له ثمنه أيضاً، فرغم استفناء العقوبات الغربية «ظاهرياً» للسلع الغذائية والدوائية وغيرها، إلا أن ذلك لم يحل دون تضرر عملية تأمين تلك السلع للمواطن السوري، حيث تضاعف الحكومة والقطاع الخاص لدفع ما بين 30-50% زيادة على تكاليف استيراد كل سلعة نتيجة لارتفاع تكاليف الشحن إلى سوريا ورسوم إعادة التأمين وما تتطلبه إجراءات التحميل والالتفاف على العقوبات وغيرها، وفي مثل هذه الظروف المراقبة لانتشار فيروس كورونا، فإن التكاليف ستكون قابلة للارتفاع، وتالياً تهديد لعميش 85% من السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقراء وفق تقديرات أممية مضي عليها نحو عام.

■ هل هناك استراتيجية معيّنة، يعتمدها تنظيم «داعش» في المرحلة الراهنة؟
أخيراً، بات تنظيم «داعش» يعتمد على المناورة الأمنيّة والتمويل الذاتي، باحثاً في الوقت عينه عن الموارد البشرية والبيئية الحاضنة التي يتكفّف معها الهيكل التنظيمي الجديد، المنسجم مع تحولات تكتيكاته القتاليّة، أي من الهجمات العسكية إلى الهجمات الأمنيّة، منهجية تعتمد على الاستنزاف والإشهاد المجد، وهذا يشمل ممارسة فتاكمة الانتقام والمصالحة مع المجتمعات ذات الأغلبية السكانيّة الشنّية.

هنّا، تكشف الهيكلية عن وجود استراتيجية واضحة أو قابلة للتطبيق لدى التنظيم، تمكّنه من العودة الفعلية والسيطرة على مناطق جغرافية معيّنة، لكنه ينتظر الفوضى وانتهاء مهام «التحالف الدولي لمكافحة إرهاب داعش» في العراق وسوريا. لكنّ، وفي الوقت عينه، ما من مجال للثقة بان التنظيم ما زال قادراً على شنّ عمليات تعرّضية ونوعية يمتلك فيها قدرة المبادرة الزمّانية والمكانية، في جهاتها متعدّدة، وخاصّة القريبة من المناطق المتنازع عليها والحدودية والمفتوحة، والتي سبق أن سيطر عليها أو لا يزال يملك فيها خلايا أمنيّة.

■ كيف انعكست التغييرات، التي طرأت على بنية التنظيم، على من شأن الهيكل التنظيمي الجديد إن بعد «داعش» بالقدرة على تطوير أساليب عملياته الهجومية وغوابعه الإعلامية، وهذا أصبح واضحاً في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل، الماضين، حيث لاحظ المراقبون ارتفاع نشاطه الأمنيّ إلى نسبة الضعف مما كان عليه في الأشهر السابقة. وهذا ما أشار

القائدات اللعينة مستمرّة... يطلب فلسطينياً

أكدت مصادر أمنيّة إسرائيلية أن لقائدات جمعت كبار المسؤولين في أجهزة الأمن الفلسطينية وضباطاً في الجيش الإسرائيلي، رغم إعلان السلطة وقف التنسيق الأمني. اللقائدات التي سجّلت في اليومين الماضيين، التي برزت بشكل تراتبيّ متنام على ساحة الجماعات لموقع «الآلا» العبري، جرت بناءً على طلب فلسطينية أو نورية، وهو أهم لغتان من أي مصلحة فلسطينية.
بالموازاة: نقلت الصحفية عن مصدر سعودي رفيع المستوى قوله إن إسرائيل حقيقة واقعة وأن الرياض والقاهرة وأبو ظبي وعمّان «لا تعرّض للخطر علاقاتها السياسية لم تنته بعد، رغم التأكيدات الصادرة عن نتيناهو إزاء الموعد، أن أو المؤسسة السياسية لا ترى أن تهديدات التهالفة وحذريتها، وكذلك ردة الفعل إلى الموقف اللغان «فرض السيادة شأن خاصة للمواجهة بمستوى التخطيط المسبق للتصدي لمواجهة.

15 الإخبار العالم

المقابلة

مجدّد عاد تنظيم «داعش» إلى واجهة المشهد الأمنيّ الصراحيّ. خلال الأسابيع القليلة الماضية، برز نشاطه في المحافظات الشماليّة تحديداً في المقابل، أعلن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، غير مرّة، عن «قرب» إطلاق عمليات «الضاء» على ضلوه، أكثر المنظمات تطرفاً في العالم. هذا الحديث، مفروغ بتحدّيات ومخاوف مت «ولادة»، جديدة للتنظيم، الذي اضطرّ إلى التخلي عن هيكلته الخاصة في «أرض الخلافة»، بعد نهاية سيطرته العسكرية عام 2019. وصياغة هيكل تنظيمي جديد فيه الكثير من الاختصار والرهونة واللامركزية، كما يعتبر الخير في هذه الجماعات والتنظيمات هشام الهاشمي

أجره الحوار نور ايوب

هشام الهاشمي

الخير في شؤون الجماعات التكفيرية

● «داعش» ينتظر الفوضى في العراق وسوريا ليعود

● التنظيم مشغولٌ في تطوير عمليّاته الهجينة

● هناك نحو 8000 عنصر غير ناشط في ولاية العراق



المسؤولية والاتصال الرسمي، أمّا أبرز معالمه فيمكن إيجازها بـ:
1- تخفيض عدد الولايات إلى 14 ولاية بعدما كانت 35 ولاية.
2- تخفيض عدد الدواوين من 14 والاحتفاظ بـ 5 فقط، هي: الجند، الأمن العام، القضاء والمظالم، بيت المال والإعلام المركزي.
3- تخفيض عدد المكاتب والهيئات الخارجية الـ 5، وجمع وظائفها في مكتب واحد، وهو مكتب الهجرة وإدارة الولايات البعيدة.
4- الاعتماد على اللامركزية في تنفيذ أوامر «اللجنة المفوضّة»
5- الاعتماد على التمويل الذاتي للولايات، وتخفيض كفالات ورواتب الموارد البشرية التنفيذية والوجسنية.
6- إلغاء ورش التطوير والتصنيع الخاصة بالأسلحة البيولوجية والكيميائية.
7- تخفيض عدد العمليات الانتحارية والانغماسية إلى حدّها الأدنى.
8- إيقاف الهجرة والتطوع إلى العراق وسوريا، والبدء بالهجرة العكسية وعودة الأجانب إلى دولهم أو الهجرة إلى ولاية غرب أفريقيا.
9- تخفيض عدد القوات العسكرية، حيث كان «بوان السند» بين عامي 2014 و2017 يتكوّن من 3 جيوش، «الخلافة» و«السيرة» و«إباق»، وقوام كل واحد منها، 12 ألفاً، وبمجموع نحو 36 ألف عنصر، أمّا اليوم، فبات عدد عناصر القتالية الناشطة في ولاية العراق وفي 11 قاطعاً بين 350 و4000 عنصر، كما أن هناك نحو 8000 عنصر غير ناشط، يمكن اعتبارهم قوّة احتياطية مستعدّة للقيام بالنشاط عندما تستدعي، وهي التي تعرف إعلاميًا بالخلايا النائمة.

■ ما هي أبرز معالم الهيكلية الجديدة؟
يوضح الهيكل التنظيمي الجديد خطوط السلطة

من هم أبرز القادة الجدد؟

2- «مجلس الشوري»: بزعامة جمعة عواد البديري، ويتألف من 5 أعضاء، هم: أبو محمد المصري، أبو هاشم الجزراوي، أبو سعد الليبي، أبو صالح الجزراوي، وأبو عبد الله القاضي الغلامي.
3- «اللجنة المفوضّة»: بزعامة «حجي حامد»، سامي جاسم محمد الجبوري، مكوّنة من 5 أعضاء، هم:
- «حجي تسبير»، معتنّ نومان عبد نايف الجبوري؛ المشرف على الأمن والجند والمكاتب الخارجية، وقد أعلن عن مغتله قبل أيام في غارة «التحالف» في ريف دير الزور السوري، مطلع شهر آيار/ مايو الجاري.
- «أبو الحارث»، زياد جوهر عبد الله؛ المشرف على المضافات والمخازن والنقل والبريد الخاص.
- «حجي زيد»، بشار خطاب غزال الصمديعي؛ المشرف على القضاء والهيئات الشرعية.
- «أبو حمزة القرشي المهاجر» المشرف على الإعلام المركزي.
- «أبو صالح الجزراوي»، نايف حمد شياع؛ المشرف على عمليات التمويل والاستثمار.

1- «الخليفة»: أبو إبراهيم القرشي.